#### قرار إداري رقم (75) لسنة 2019

# بشأن إلغاء صفة الضبطية القضائية عن بعض موظفي مؤسسة دبي للضمان الصحي في دبي

#### المدير العام

بعد الاطلاع على القانون رقم (11) لسنة 2013 بشأن الضمان الصحي في إمارة دبي، وعلى القانون رقم (32) لسنة 2015 بشأن الجريدة الرسمية لحكومة دبى،

وعلى القانون رقم (8) لسنة 2016 بشأن تنظيم منح صفة الضبطية القضائية في حكومة دبي، وعلى القانون رقم (6) لسنة 2018 بشأن هيئة الصحة في دبي ويشار إليها فيما بعد بـ "الهيئة"، وعلى المرسوم رقم (17) لسنة 2018 بإنشاء المؤسسات التابعة لهيئة الصحة في دبي وتحديد اختصاصاتها،

وعلى المرسوم رقم (18) لسنة 2018 بتعيين مدير عام هيئة الصحة في دبي، وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (7) لسنة 2016 باعتماد الرسوم والغرامات الخاصة بالضمان

الصحى في إمارة دبي،

وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (6) لسنة 2017 باعتماد مراحل تطبيق الضمان الصحي في إمارة دبى،

وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (18) لسنة 2018 باعتماد الهيكل التنظيمي لهيئة الصحة في دبي،

وعلى القرار الإداري رقم (119) لسنة 2016 بشأن منح بعض موظفي هيئة الصحة في دبي صفة مأموري الضبط القضائي،

وعلى القرار الإداري رقم (165) لسنة 2017 بشأن منح بعض موظفي هيئة الصحة في دبي صفة الضبطية القضائية،

وعلى القرار الإداري رقم (43) لسنة 2019 بشأن منح بعض موظفي مؤسسة دبي للضمان الصحي في هيئة الصحة في دبي صفة الضبطية القضائية،

وبناء على ما تتطلبه مصلحة العمل،

#### قررنا ما يلى:

## إلغاء صفة الضبطية القضائية المادة (1)

1. تلغى صفة الضبطية القضائية التي تم منحها بموجب القرارات الإدارية رقم (119) لسنة 2016 ورقم (165) لسنة 2019 المشار إليها في الأسانيد أعلاه، وذلك عن كل من التالية أسماؤهم:

الرقم الوظيفي	الاسم	م
115880	الدكتور/ حيدر سعيد اليوسف	1
113994	الدكتورة/ حنان سليمان السويدي	2
117370	السيدة/ روان صلاح اليمن	3
124799	الدكتورة/ فاطمة أحمد بن شبيب	4
126062	السيدة/ مرجانة عبد الرحيم العوضي	5
121668	السيدة/ منى علي عبد الله	6
119382	السيدة/ عائشة حسن علي البلوشي	7
114066	الدكتور/ علاء عادل عليان	8
121545	السيد/ صهيب زياد عبد الرحمن زريقات	9

- 2. على الموظفين المذكورين في البند رقم (1) من هذه المادة الالتزام بما يلي:
- أ- عدم ممارسة أي من الصلاحيات المقررة لمأموري الضبط القضائي بموجب التشريعات السارية.
  - ب- تسليم البطاقة التعريفية التي صرفت لهم باعتبارهم من مأموري الضبط القضائي.
- ج- تسليم جميع محاضر الضبط التي بحوزتهم، وكافة الوثائق والمستندات والأدوات والمعدات التي تم منحهم إياها لتمكينهم من ضبط الأفعال المخالفة للتشريعات السارية.

### السريان والنشر المادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

حميد القطامي المدير العام

> صدر في دبي بتاريخ 12 يونيو 2019 م الموافـــــق 9 شوال 1440هـ